المصدر: الوطن القطرية
التاريخ: ٦ مايو ٢٠٠٩

«الأمم المتحدة: إسرائيل تمارس التعذيب وتعتقل الأطفال

جنيف أ. ف. ب - ندد لجنة مكافحة التعذيب التابعة للامم المتحدة الثلاثاء باستخدام «جهاز الامن العام» الاسرائيلي مركزا سريا للاعتقال والاستجواب.

وقام الخبراء المستقلون العشرة اعضاء لجنة مكافحة التعذيب امس الثلاثاء في اطار تقييم الوضع في اسرائيل، باستجواب ممثلي الدولة الاسرائيلية حول «المنشأة ١٣٩١» الواقعة في «مكان غير محدد من اسرائيل ولا يمكن للجنة الدولية للصليب الاحمر ولمحامي المعتقلين وأقربائهم الوصول اليها».

وتابعت اللجنة انها «تلقت شكاوى بشأن اعمال تعذيب وسوء معاملة وظروف اعتقال تسوبها مخالفات في هذه المنشأة» وطلبت تمكين الصليب الاحمر من الوصول الى جميع المعتقلين في «المنشأة ١٣٩١».

انتهاك الاتفاقية ضد التعذيب

وتفيد معلومات تلقتها لجنة مكافحة التعذيب ان «بعض ضباط الامن الاسرائيليين يمارسون على المعتقلين الفلسطينيين اعمالا تنتهك الاتفاقية (ضد التعذيب)، سواء خلال عمليات الاستجواب او بعدها».

وتتراوح هذه الاعمال من الضرب المبرح الى فرض وضعيات اليمة لفترات طويلة على المعتقلين، مرورا بتصفيد الاصفاد للضغط على المعصمين وهز المعتقل بعنف وفي راسه بشكل عنيف ومفاجئ.

واستغربت اللجنة وصف لجوء السلطات الاسرائيلية الى «الاعتقال الاداري» بانه اجراء «استثنائي» في حين «اكثر ٩٠٠ فلسطيني قيد الاعتقال الاداري عام ٢٠٠٧ وبعض بعضهم وبينهم وزراء سابقون من حماس قيد الاعتقال من اجل الضغط على الحركة بغية اطلاق سراح الجندي الاسرائيلي جلعاد شاليت» المحتجز في غزة منذ ثلاث سنوات بعدما اسرته ثلاثة من فصائل المقاومة الفلسطينية عند تخوم القطاع.

انتقاد السماح باعتقال اطفال بالضفة

كما انتقد خبراء الامم المتحدة مذكرة عسكرية تطبق في الضفة الغربية وتسمح باعتقال اطفال عمرهم ١٢ سنة وما فوق لمدة ثمانية ايام «سواء اتهموا ام لا بارتكاب مخالفات ضد الامن» دون مثولهم امام قاض عسكري.

وبحسب المقرر الخاص للامم المتحدة حول حماية حقوق الانسان في اطار مكافحة الارهاب، فقد اعتقل ٧٠٠ قاصر فلسطيني عام ٢٠٠٦، ما زال ٢٥ منهم محرومين من الحرية عملا باوامر اعتقال ادارية».

وشددت اللجنة على ان المذكرة العسكرية ذاتها «تسمح بابقاء المعتقلين قيد الحجز لمدة تصل الى تسعين يوما دون تمكينهم من مقابلة محام، ولمدة تصل الى ١٨٨ يوما دون توجيه التهم اليهم».

واخيرا سال خبراء اللجنة الدولة العبرية عن «الاجراءات التي تم اعتمادها استجابة لدعوة المفوضة العليا لحقوق الانسان في الامم المتحدة من اجل وضع حد فورا للحصار الاسرائيلي المفروض على غزة والذي يحرم قسرا مليونا ونصف مليون فلسطيني من ابسط حقوق الانسان».

وستستمع اللجنة المجتمعة الثلاثاء لردود ممثلي اسرائيل قبل ان تصدر تقريرها في ختام دورتها في ١٥ مايو.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية